مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 24 عدد: 52 السنة: 2020

علاقة تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة بعدم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في السياق الجزائري – دراسة امبريقية على عينة من الأساتذة و الطلبة الجامعيين–

The Relationship Between General Self-Inefficacy and Non-Use of Information and Communication Technologies in the Algerian Context _An Empirical Study on University Professors and Students_

هبة الرحمان لبيد[1]

جامعة الجزائر 3

Lebid.hibat-rrahmane@univ-alger3.dz

تاريخ الوصول:2020/04/09 القبول: 2020/07/17 النشر علي الخط: 2020/09/15

Received: 09/04/2019 Accepted : 17/07/2020 Published online: 15/09/2020

ملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث، اختبار العلاقة بين تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة و عدم استخدام التكنولوجيا. و قد أثبتت نتائج البحث الذي أجري على عينة من الأساتذة و الطلبة الجامعيين صحة فرضياته، التي تشير إلى تأثير تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة (عدم التحكم التقني و المعرفي في التكنولوجيا و ضعف التحكم في الحياة) على عدم استخدام التكنولوجيا. كما أكدت النتائج على وجود مقاومة للتغيير، تضرب بجذورها في عمق الثقافة التقليدية و النسق الاجتماعي التقليدي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة، عدم الاستخدام، النسق الاجتماعي التقليدي.

Abstract:

We tried through this research, test the relationship between general self-inefficacy and non-use of technology. Actually, the research results conducted on university professors and students sample, validated the hypothesis which indicate the effect of general self- inefficacy (cognitive non-control and lack of control of life) on non-use of technologies. The results confirmed the existence of resistance to change, which is rooted very deeply in culture and traditional social system.

Keywords: Technology, General Self-Inefficacy, Non-Use, traditional social system.

[1]المؤلّف المرسل: هبة الرحمان لبيد الإيميل: lebid.hibat-rrahmane@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

تشير الطبيعة المجتمعية للظاهرة التكنولوجية إلى أن استخدام التكنولوجيا، و الاستحواذ عليها والتحول الناتج عنها هو نتاج لديناميكية اجتماعية منظمة نحو التحول الاجتماعي و الثقافي. و ارتكزت في تحولها على نظام صناعي قائم على النشاط كقيمة اجتماعية عليا، و أداء الأفراد لأدوارهم كفاعلين يتمتعون بالحرية، و الاستقلالية، و المسؤولية الضرورية لأي إبداع من جهة؛ وترابط الشبكات المهنية للفاعلين الاجتماعيين في بنائهم للنظام التقني، ضمن قواعد و معايير تقود النظام الصناعي من جهة أخرى. لكن بالمقابل، إسقاط مسألة الاستخدام الاجتماعي للتكنولوجيا بمقاصده و متطلباته في السياق الجزائري، يخضع لمعايير وآليات نفسية–اجتماعية مختلفة عن السياق الذي أنتجت فيه الإبداعات التكنولوجية، في ظل هيمنة نسق اجتماعي تقليدي مغلق، يقوم على أسبقية الجماعة و الشبكات العلاقاتية على الفرد، ويواجه كل ما يمكن أن يهدد بنياته الاجتماعية. و لا نعني بوصف التقليدي أنه قديم يحتوي على التقاليد فقط و إنما " يدلّ أيضا على عجز الأفراد على التحكّم في ظروف حياتهم، و توجيه مستقبلهم تبعا لمتطلّبات الساعة. وعادة ما يكون هذا النسق غير مدوّن كتابيا؛ فكلّ شيء فيه مسجّل و محفوظ في الذاكرة الفردية و الجماعية لهؤلاء، ثمّ يعاد استرجاعه و تبليغه شفهيا".[1]

و بالتالي، مادامت التقنية على حد تعبير Mauss ظاهرة اجتماعية كلية تتأثر بالثقافة التي تنمو فيها فإن نقل التكنولوجيا من السياقات الحديثة المفتوحة (القائمة على ثقافة الإنتاج، و الإبداع، و الحرية) إلى سياقات تقليدية يهيمن عليها نسق اجتماعي تقليدي مغلق، يفرض علينا تغيير مسار البحث من إشكالية الاستخدام إلى إشكالية عدم استخدام التكنولوجيا (اللاستخدام) في السياق الجزائري، و هي إشكالية تدعمها العديد من المؤشرات.

و في هذا السياق، طرحت الجزائر مسألة إدماج التكنولوجيا، التي بدأت في التسعينات بتمويل من الدولة، بهدف الانخراط ضمن مجتمع المعلومات من خلال خطابات رسمية، أكدت على أن مسألة تعميم التكنولوجيا تندرج ضمن الأولويات التنموية لإخراج البلد من الاقتصاد الريعي، انطلاقا من حتمية تقناوية تعتبر التكنولوجيا عامل تحديث و عصرنة للمجتمع بمؤسساته. و بالرغم من ملايين الدولارات التي صرفتها الجزائر في اقتناء الأدوات التكنولوجية– في غياب ممارسات تسبقها في الوجود– في إطار مشروع " الجزائر الالكترونية 2013"، و غيرها من المشاريع التي لم تحقق إلى اليوم أهدافها، إلا أن المعطيات المادية و التقنية و الاجتماعية لا تشير إلى سيرورة الاستخدام الاجتماعي و اندماج التكنولوجيا بشكل كافي في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي، بقدر ما تشير إلى الفارق الكبير بين المعايير المقررة أو مقاصد الاستخدام و الاستخدام الفعلي المحدود، و هو ما تعبر عنه العديد من التقارير العالمية، حيث يشير التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال لعام 2016 إلى ضعف البيئة المحلية في استيعاب الابتكار، إذ تحتل الجزائر المرتبة 133 في البيئة الاقتصادية و الإبداع، و المرتبة 123 من مجموع 139 دولة في البيئة السياسية و التنظيمية. و بالرغم من أن عدد مستخدمي الانترنت وصل إلى 25.4 مليون مستخدم من مجموع 42.6 مليون نسمة سنة 2019 حسب موقع Internet World Stats(المستخدم حسبهم هو الشخص الذي لديه إمكانية الوصول إلى الانترنت في المنزل أو بأي وسيلة دون ذكر تواتر الاستخدام)، إلا أن مؤشر الإبداع في الاقتصاد الجزائري وفقا للتقرير العالمي للإبداع لسنة

[1] Slimane Medhar, L'Irak miroir des arabes, dossiers Algériens, Editions LRPSO, 2005, p.31.

2019 ضعيف جدا، حيث تحتل المرتبة 113 من أصل 126 دولة. كما تشير دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية لسنة 2018 إلى تدني و ضعف الخدمات الحكومية التكنولوجية الموجهة للمواطنين، حيث يقدر مستوى المشاركة الإلكترونية بأقل من 0.25 فضلا عن كونها في المرتبة 130في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

و هو ما يؤكد على ظاهرة اللااستخدام (Non-Usage) – و إن كان هذا لا يلغي الاستخدام على المستوى الفردي و الذي يعد في اعتقادنا هروبا من برمجة النسق الاجتماعي التقليدي– التي تستدعي من الباحث الاهتمام بها في ظل أعباء سياق اجتماعي و اقتصادي غير منتج و غير مستقر، يعاني فيه 11.7% من البطالة (وفقا لمعطيات الديوان الوطني للإحصاء عام 2018) ؛ و9.44% من الأمية؛ كما يعيش فيه 38% من الجزائريين تحت عتبة خط الفقر، حيث يشير تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لسنة 2019 إلى أن 15 مليون جزائري تدهورت وضعيتهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة. و في هذا السياق، يحذّر الخبراء الاقتصاديون من ارتفاع نسبة الفقراء، و ارتفاع نسبة التضخم في الجزائر إلى 9% في 2020. و هي مؤشرات تعبر عن اختلالات توازنات التنمية، و اللامساواة، و اللاستقرار الاجتماعي التي تعمل على توسيع الشرخ الاجتماعي، و بالتالي تعيق مسار كل تحول منشود.

تشير الأبحاث المرتبطة بعدم استخدام التكنولوجيا، إلى أن تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة من بين المحددات التي تؤدي إلى عدم استخدام التكنولوجيا، و هذا نتيجة لعدم التحكم التقني و المعرفي في هذه الأدوات، و في استخدامها، و ما تحمله من تصورات قد تثبط عملية الاستخدام من جهة؛ و عدم تحكم الأفراد في تسيير حياتهم و توجيه طموحاتهم و أهدافهم، و ثقل البيئة الاجتماعية من جهة أخرى. و بناء عليه يسعى البحث الحالي إلى تفكيك و فهم ظاهرة اللاستخدام من خلال الإجابة على السؤال الآتي: هل يساهم تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة في تفسير عدم استخدام التكنولوجيا و تثبيط سيرورة التحول الاجتماعي والثقافي في السياق الجزائري؟ و ضمن هذا السؤال، نسعى إلى فهم العلاقة التي يبنيها الجزائري بالإبداعات التكنولوجية في ظل النسق الاجتماعي التقليدي؟

و للإحاطة بهذه الإشكالية، يندرج البحث الحالي ضمن بحوث اختبار الفروض من خلال التناول الاستنباطي، مستخدمين تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة تجاه استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في فهم عدم الاستخدام وصياغة فرضياته كالآتي:

ف1: هناك علاقة بين تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة و عدم استخدام التكنولوجيا.

ف2: تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة يؤثر في عدم استخدام التكنولوجيا.

2. أدبيات البحث

1.2 . دراسات الاستخدام و رد الاعتبار للفرد الفاعل:

طرحت مسألة الاستخدامات في البداية ضمن حتمية تشير إلى أن منطق التغيير الاجتماعي يقوده الابتكار التقني، لكن الواقع أثبت محدودية الرؤية الحتمية لتأثير التكنولوجيا. و هو ما أدى إلى طرح فرضية أخرى، مفادها أن علاقة التكنولوجيا بالتحول الاجتماعي، يحددها السياق الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي للمجتمع، بل و يشترط هذا السياق أشكال استحواذ على التكنولوجيا داخل المجتمع. و بالفعل، تمّ دحض فرضية المستخدم السلبي التي ميزت الأدبيات الأولى، بفرضية المستخدم النشط التي تحاول العديد من المؤلفات العلمية الدفاع عنها.

بعد أن أظهرت الدراسات الأولى لـ Rogers، في الستينيات، حول بث الابتكار و محددات تبنيه من قبل النظام الاجتماعي، سلبية الفرد في علاقته بالابتكار و عجزه عن فهم التقدم، أعاد Rogers الاعتبار للفرد، بعد 20 سنة من البحث، و ذلك بإعادة النظر في مسألة ابتكار المستخدم باعتباره فاعل يمكنه تبني التكنولوجيا و تعديل الجهاز التقني و ابتكار استعمالات جديدة منه.كما تعتبر مقاربة الابتكار لـ Latour, Callon, et Akrich أن المستخدم ليس مجرد مستهلك، ولكنه منتج مشارك في التكنولوجيات الجديدة، و بالتالي يشارك في المشروع الاجتماعي بدمج شخصيته في لحظة التصور التي تنطوي على صناعة القرار و الخيارات التقنية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية ويتقبل مسؤوليته كمواطن. و بهذا، يظهر البعد الاجتماعي للابتكار من خلال التفاعل بين مختلف الفاعلين المشاركين في بلورته في شكل " صراع، و مواجهة، و تفاوض مختلف تصورات الفاعلين الضرورية لإنشاء مساحة للتفاهم المتبادل".[1] و بهذا الطرح، فإن الفرد يتمتع بالحرية و الاستقلالية و المسؤولية التي تمكنه من المشاركة في سيرورة التغيير. ونتيجة لذلك "نحصل على التقنية كنتيجة للتسوية بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين الناقلين لمشروع اجتماعي كجزء من مقترحاتهم التقنية".[2]

تظهر معالم التغيير عندما يتمكن المستخدم من الاستحواذ على التكنولوجيا، و التغيير ضمن منطق الاستحواذ، جعل اهتمام الباحثين ينصب نحو تطبيقات التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية، و ذلك بوصف سيرورة تكون الاستخدامات و تشكّلها، من خلال الطريقة التي يبني بها المستخدم علاقته بأداة الاتصال و قدرته على الإفلات من الأداء المنتظر منه، بإنتاج استخدامات جديدة تحمل هويته و تختلف كليا عن ما طرحه المصمم، و هو بذلك يعطي خصوصية لممارسته دون الطواعية للنظام الذي يوجهها، بالرغم من أنه يشتغل في ثناياه، فيظهر المستخدم من خلال هذه العلاقة، كفاعل يبني استخدامه ذاتيا، انطلاقا من ثقافته و ممارساته التقنية و الاجتماعية، و لعل هذا ما أبرزه Perriault و Rabarrdel بأن " منطق الاستخدام غالبا ما يؤدي إلى أشكال استحواذ على التكنولوجيا بعيدة كل البعد عن تلك التي فكر فيها مصمميها"[3]. لذلك، يؤكد Proulx على أن الاستحواذ الاجتماعي لا يقتصر على عملية التعلم و التحكم التقني و المعرفي بالأداة فقط، و إنما يتوجب إدماجها فعليا في الممارسات اليومية للمستخدمين، و خلق مخرجات جديدة من استخدامها، أين يُمثّل المستخدمون بشكل مناسب في عملية رسم السياسات العامة، و يؤخذوا بعين الاعتبار في عمليات الإبداع، التي لن تتشكل إلا من خلال رابط الإبداع و الحرية (Innovation-Liberté)، و استقلالية الفاعلين الاجتماعيين التي يؤكد عليها العديد من الباحثين مثل Crozier و Friedberg، وCastoriadis، و Yves Schwartz و غيرهم.

و بهذا تقدم هذه المقاربات صورة عن إمكانية إسقاط الذات و المؤسسات المجتمعية ضمن سيرورة التغيير في سياقات تعمل برمجتها الثقافية بمنطق الحرية، و الاستقلالية، و الإنتاج، و الإبداع، و الاعتراف، و هو ما يمكّنهم من المشاركة بشكل فعال في المشروع الاجتماعي و التقني.

[1] Philippe Zarifian, Travail et communication, Essai sociologique sur le travail dans la grande entreprise industrielle, PUF, Paris, 1998, p.16.

[2] Pierre Chambat, Usages des TIC: évolution des problématiques, In Technologies de L'information et société, vol. 6, nº 3, 1994, p. 257

[3] Christian Depover; Bruno De Lièvre; & Gaëtan Temperman, Points de vue sur les échanges électroniques et leurs usages en formation à distance, Sticef, 13, 2006, p.6.

2.2 . تحديد مفهوم اللاستخدام (non-usage):

يتطلب تحديد مفهوم اللاستخدام (non-usage) طرح مفهوم الاستخدام (usage)كلبنة أُولى، لأن الاستخدام مفهوم متعدد المعاني و هو ما قد يؤدي إلى اللبس، إذ يستعمل للدلالة على" الكشف، و الوصف و التحليل للسلوكيات و التصورات"[1]. و يعتبر Breton et Proulx أن "مفهوم الاستخدام ينطوي على مجموعة من التعاريف التي تتراوح بين التبني و الاستحواذ بواسطة الاستعمال"[2]، بحيث يشير التبني إلى الشراء والاستهلاك؛ و يشير الاستعمال إلى توظيف التقنية في وضعية ضيقة تجمع المستخدم بالتقنية وجها لوجه (يمكن الإشارة إليه عندما يتعلق الأمر بنشاط عرضي غير متكرر)؛ في حين يتطلب الاستحواذ التحكم التقني و المعرفي في الأداة من قبل الفرد/الجماعة و إدراجها بطريقة مبتكرة في ممارساتهم، و مساهمتهم في تصميم الابتكار التقني، فضلا عن تمثيلهم في السياسات العامة. و مع ذلك، لم يبقى الاستخدام على مستوى فردي بعد إدراجه ضمن المنظور الاجتماعي، إذ يشير الاستخدام الاجتماعي إلى طريقة الأداء الخاصة بالأفراد، وفقا لخصائصهم و تجاربهم في سياقهم الاجتماعي و الثقافي، و إمكانية إدراج هذا الأداء في سلسلة زمنية متصلة–كما يسميها pronovost– من الاستخدامات اليومية تمكِّن من توطين الأداة و إدراجها في الممارسات الثقافية للمجتمع، وفق ديناميكية اجتماعية تتجه نحو تحقيق هذا المسعى. و بهذا، فإن الاستخدام يتجاوز منطق الاستهلاك الذي يخضع بموجبه الفرد إلى الأجهزة التي يستهلكها، كما يتجاوز الاستعمال الذي يضعه في إطار ضيق من التعامل مع الأداة دون أن ينجر عن هذا التعامل قيمة مضافة.

و ضمن هذا المنظور، فإن مفهوم عدم الاستخدام (non-usage) أو كما ما نطلق عليه أيضا باللاستخدام يتموقع ضمن الاستهلاك/ و اللاتبني، و الاستعمال/اللاستعمال، و حتى الاستخدام المحدود، و هنا تشير الباحثة Boudokhane إلى أن "رفض و مقاومة التكنولوجيا هي أحد أشكال اللاستخدام... فلا يوجد مستخدمون فقط، بل يوجد كذلك غير المستخدمين، أولئك المقاومون الذين يرفضون هذه الأدوات.كما يشير اللاستخدام إلى اللاتبني، اللااستعمال، و اللااستحواذ"[3]، و تؤكد Boudokhane على ضرورة النظر في مسألة اللاستخدام باعتبارها ظاهرة لا يمكن الاستهانة بها و ينبغي على الباحثين الاهتمام بها و تفسيرها. فبالرغم من أن ظهور مسألة اللااستخدام، تاريخيا، كان مع سوسيولوجيا النشر 1950، إلا أن تمثيل غير المستخدمين في الأبحاث كان منذ أواخر التسعينات، حيث أشارت كتابات James Katz et Philippe Aspeden عام 1998 إلى ظهور تدريجي لمجموعة اجتماعية– غير واضحة تماما– تفتح تصورات جديدة للدراسات حول الاستخدامات، و قد كان للباحثة Sally Wyatt دورا رائدا في البحث حول مسألة اللااستخدام، مشيرة إلى خطر توليد الاستبعاد الاجتماعي، و السياسي، و الاقتصادي. و طرح كل من Wyatt, Thomas et Terranova عام 2002 مفهوم غير مستخدمي التكنولوجيا من خلال تصنيفهم إلى فئات: منها من يرفض الابتكار و يقاومه، منها من استعمله و تخلى عنه، و منها المستبعدين، و غيرهم من الفئات، كما ساهمت أبحاثهم في تصويب اهتمام الباحثين نحو هذا المنحى، حيث أطلقوا مفهوم اللااستخدام و كشفوا بدورهم عن العديد من فئات غير المستخدمين في

[1] Pierre Chambat, Usages des TIC: évolution des problématiques, In Technologies de L'information et société, vol 6, nº 3, 1994, p.250.

[2] Philippe Breton; Serge Proulx, L'explosion de la communication à l'aube du XXI e siècle », La Découverte, Paris, 2002, p.255.

[3] Feirouz Boudokhane, Comprendre le non-usage technique : réflexions théoriques, Les Enjeux de l'information et de la communication, 2006, p.2.

سياقات مختلفة، محاولين بذلك فهم أسباب و دوافع هذه الظاهرة. و في هذا السياق، يعتبر Kellner et al أنه "من المؤسف أن بعض الباحثين يحللون اللااستخدام كفعل مقاومة أكثر أو أقل نشاطا فقط [...] و ليس كفشل أو كشف عن لامساواة جديدة" [1]. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد Boutet et Tremenbert على أن اللااستخدام يرتبط برهانات اجتماعية، اقتصادية، و سياسية تجعل من البحث في مسألة اللاستخدام ضرورة قصوى" فعدم استخدام 40% من المجتمع الفرنسي للتكنولوجيا له عدة نتائج: فمن وجهة نظر اجتماعية، يعد عاملا و نتيجة للإقصاء و التهميش؛ و من وجهة نظر فلسفية وسياسية تشير 40% من السكان إلى إمكانية استبعادهم من النقاشات المجتمعية المرتبطة بتنفيذ مجتمع المعرفة؛ و من وجهة نظر علمية، لا يمكن حل مسألة اللااستخدام من خلال انعكاس بسيط للإشكاليات المرتبطة بالاستخدام"[2]. و من جهة أخرى، يحمل الابتكار في ذاته خاصية التغيير و زعزعة الاستقرار، و قد أكد العديد من الباحثين مثل Rokeach، Ram، Samuelson & Zeckhauser، Lapointe & Rivard ، Bhattacherjee & Hikmet، Kim and Kankanhalli، على ارتباط اللااستخدام بالدرجة التي يشعر فيها الأفراد بالتهديد من التغيير، سعيا للمحافظة على الوضع القائم، كما يشير العديد من الباحثين مثل Brenot et Tuvée، Vedel، Van dijk ، Vaillies، Desjardins و غيرهم إلى أن إدخال التكنولوجيا في سياق اجتماعي و تنظيمي ما له أثر إيقاظ المخاوف و الصراعات الكامنة بين الفاعلين الاجتماعيين حول مصالحهم و حول قضايا الهوية و السلطة. و بالتالي، تواجد التكنولوجيا ضمن هذه الصراعات و التهديد الذي تشكله على البنيات الاجتماعية القائمة يمكّن من فهم سيرورة اللااستخدام و أثرها على التحول الاجتماعي. و لتحقيق هذه الغاية، أعاد الباحثون من مختلف التخصصات تصويب جهودهم و أبحاثهم من إشكالية الاستخدام إلى إشكالية اللااستخدام، من خلال رد الاعتبار لغير المستخدمين في البحوث و الدراسات انطلاقا من ممارساتهم/ أو عدم ممارستهم و تصوراتهم ضمن "منطق اللااستخدام" و محاولة فهمه.

و عليه، نشير إلى مفهوم اللاستخدام في البحث الحالي، من خلال ضعف التحكم التقني و المعرفي في التكنولوجيا على المستوى النفسي؛ و ثقل النسق الاجتماعي التقليدي على المستوى الاجتماعي في علاقتهما بتشكّل سيرورة اللااستخدام و تعطيل سيرورة التحول الاجتماعي و الثقافي في السياق الجزائري.

3.2 . تدني الشعور بالفعالية الذاتية تجاه استخدام التكنولوجيا:

تشير العديد من الدراسات إلى الفعالية الذاتية كأحد العوامل التي تفسّر السلوك تجاه استخدام التقنية. و قد أشار Ram إلى إمكانية مقاربة مفهوم الفعالية الذاتية لـ Bandura في فهم سلوك اللااستخدام بما أنها تشكل" اعتقاد الفرد بقدراته على تجنيد الدافع، و الموارد المعرفية و مسارات العمل اللازمة لتلبية مطالب حالة معينة".[3] و ضمن هذا المنظور، يصوّر Bandura الاعتقاد بالفعالية الذاتية كعامل رئيسي لأداء الفرد و تنمية قدراته، ضمن ثلاثة أبعاد متباينة: المستوى (Level)، و القوة

[1] Catherine Kellner ; Luc Massou ; Pierre Morelli, (Re)penser le Non-Usage Des TIC, Questions de Communication- Les Non-Usagers Des TIC, 18, 2010, p.9.

[2] Annabelle Boutet ; Jocelyne Trémenbert, Mieux comprendre les situations de non-usages des TIC : Le cas d'internetet de l'informatique, Réflexions méthodologiques sur les indicateurs de l'exclusion dite numérique, Les Cahiers du numérique, 1 Vol. 5, 2009, p. 70.

[3] Robert Wood; Albert Bandura, Impact of conceptions of ability on self-regulatory mechanisms and complex decision making , Journal of Personality and social Psychology, 56, 1989, p.408.

(Strenght)، و العمومية (Generality). يشير المستوى، إلى درجة صعوبة المهام التي يشعر الفرد بأنه قادر على أدائها؛ و تشير القوة إلى ثقة الشخص في تقدير أدائه؛ في حين تتعلق عمومية الفعالية الذاتية بنطاق فعاليته. و بهذا يحدد الاعتقاد بالفعالية الذاتية العديد من المسائل المرتبطة بما إذا كان سيتم الشروع في السلوك، و ما إذا سيبذل جهدا كبيرا و مدى استمرارية الاستثمار في الجهد و الزمن في مواجهة المشاكل و العقبات. و بالتالي، تؤثر الفعالية الذاتية على اختيارات الناس و سلوكهم و مقدار استثمارهم و مثابرتهم في تحقيق مسعى أو انجاز ما.

وفقا لنظرية المعرفة الاجتماعية، لـ Bandura ، يقيّم الأفراد عمليات التفكير وتجاربهم الخاصة من خلال التأمل الذاتي، و بناء على هذه المرجعية الذاتية، يفكر الناس في تقييم أنفسهم و بيئتهم و تغيير النظام الاجتماعي. و يشمل هذا التقييم تصورات الفعالية الذاتية، فعلى سبيل المثال، الأشخاص ذوي المستويات المنخفضة من الفعالية الذاتية لأداء معين أو لإنجاز مهمة ما قد يتجنبوها أويرفضونها؛ في حين أن أولئك الذين يتمتعون بمستويات عالية من الفعالية الذاتية سيشاركون فيها بسهولة، و قد تكون لديهم القدرة على التأثير في مسار نجاح الفعل و تغيير بيئتهم. كما أن تكيّف الأشخاص مع تغيير البيئة الرقمية هو ذا صلة قوية بمشاعر الفعالية الذاتية، فحسب Bandura يمكن للشخص أن يطور تجربة التعلم بالإنابة بمجرد ملاحظة استخدام الآخرين للتكنولوجيا، أي بمعنى تتبع الشخص لنشاط معين ذاتيا و مراقبته، يمكّنه من تعلم كيفية مواجهة التقنية بنفسه، أو من خلال ملاحظة و مقارنة سلوك أشخاص آخرين تجاهها، فيتخذ بذلك نموذجا ناجحا يعتمد عليه في استخدام التكنولوجيا. و هكذا يشعر الفرد أنه قادر على التعلم بمجرد استعمال تكتيك تعلم مماثل للآخرين، و هذا من شأنه أن يعزز شعوره بالفعالية الذاتية. لكن مواجهة الفشل عند التعامل مع التكنولوجيا قد يضعف شعوره بالفعالية، وهو ما يؤدي إلى تجنبها. و في هذا الإطار، يعتبر Heutte أن عدم يقين الأفراد من اعتقادهم بالفعالية الذاتية لاستعمال التكنولوجيا، و عدم قدرتهم على التعلم يمكن تحديدها من خلال ما تسميه Boudokhane بعدم الاستخدام.

و بناء عليه، فإن قياس اعتقاد الأفراد بفعاليتهم الذاتية، يكشف عن مستوى استخدامهم للتكنولوجيا و يقدم لنا صورة حول كيفية تفكيرهم و شعورهم تجاهها. و هذا ما قد يعطي لنا حسب Bandura فرصة أفضل لفهم سلوكيات المثابرة، و المقاومة، و أنماط التفكير التي تؤثر على الخيارات و ردود الفعل العاطفية تجاه التعامل مع التكنولوجيا. لكن بالمقابل، الاعتقاد بالفعالية الذاتية على حد تعبير Kalssen يتأثر بالثقافة التي ينمو فيها الفرد و يطور فيها ذاته. أي ضمن بيئة تشجع على المشاركة الإنتاجية، و تهيئ الظروف اللازمة لذلك، تقيّم الانجاز و تتبناه و تعترف به وفق شروط الاعتراف المؤسس في المجتمع، بحيث يتمكن فيها الفرد/ الجماعة من تطوير هوية مستقلة، و بناء علاقة ايجابية بالذات، تزيد من فعاليته و تقديره لذاته و تحفّزه على المشاركة في الحياة العامة دون خوف أو قلق أو إقصاء.

3. البحث الميداني و الأساليب الإحصائية المستخدمة

1.3 . ميدان البحث و عينته:

أجري البحث الميداني على عينة من الأساتذة و الطلبة في ثلاث جامعات: جامعة الجزائر (3) [كلية الإعلام و الاتصال، وكلية العلوم السياسية]؛ جامعة محمد خيضر ببسكرة [كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية]؛ جامعة الحاج لخضر باتنة (1) [كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية]، خلال الفترة الممتدة من 03 ماي إلى 14 جوان 2018. وتم توزيع 600 استمارة استبيانية بطريقة عرضية/قصدية، و تم استرداد 398 استمارة، ألغينا 91 استمارة لعدم إجابة المبحوثين على أغلب الأسئلة. و عليه، قدر

العدد الإجمالي لعينة البحث 307 فردا (47.9% أساتذة، و 51.11% طلبة). و كانت نسبة تمثيل العينة الكلية حسب الجنس: 42% ذكور و 58% إناث؛ 30% في مرحلة الليسانس، 26.4% ماستر، و 43.6% دكتوراه. كما بلغ متوسط سن أفراد العينة الكلية 32.42 سنة.

الجدول 1: بعض خصائص عينة البحث

الخصائص		التكرار	النسبة %
الجامعة	جامعة الجزائر (3)	109	%35.5
	جامعة محمد خيضر (بسكرة)	96	%31.3
	جامعة باتنة	102	%33.2
كيف تقيم معارفك و مهاراتك الخاصة بتطبيقات و برامج الأجهزة التي تمتلكها	بدون أي معرفة أو مهارات	9	%2.9
	القليل من المعرفة و المهارات	137	%44.6
	مطلع ولدي مهارات	145	%47.2
	مُطّلع جدا و ماهر	16	%5.2
تجربتك في تطبيقات و برامج هذه الأجهزة	اقل من سنة	20	%6.5
	من سنة واحدة (01) إلى سنتين (02)	35	%11.4
	من (03) إلى (04) سنوات	69	%22.5
	خمس (05) سنوات أو أكثر	183	%59.6
منذ متى و أنت تستخدم الانترنت	اقل من سنة (01) واحدة	6	%2
	من سنة (01) إلى سنتين (02)	20	%6.5
	من (03) إلى (04) سنوات	47	%15.3
	من (05) إلى (06) سنوات	50	%16.3
	أكثر من (06) سنوات	184	%59.9
الاستخدام اليومي للإنترنت	اقل من ساعة	33	%10.7
	من ساعة (01) إلى (05) ساعات	191	%62.2
	من (06) إلى (10) ساعات	58	%18.9
	من (11) سا إلى (15) ساعة	9	%2.9
	أكثر من (16) ساعة	16	%5.2

كيف تعلمت استخدام الانترنت	بمفردي	204	%66.4
	عن طريق الأصدقاء	81	%26.4
	العائلة	50	%16.3
	عبر تكوين خاص	24	%7.8
	المدرسة/ الجامعة	28	%9.1

المصدر: من مخرجات spss للبحث الحالي.

2.3. وصف مقاييس الاستبيان و تحليلاتها الإحصائية:

يضم الاستبيان 54 بندا، حيث يتضمن مقياسين اثنين و مجموعة من المؤشرات العامة المستمدة من مقاييس الاستخدام، فيضم ثمانية بنود حول خصائص غير المستخدم؛ ثلاثة بنود حول تجربة استخدام تطبيقات و برامج التكنولوجيا و تواتره؛ خمسة بنود حول الاتصال بالانترنت و تواتر استخدامها من مقياس « The Behavioral Correlates Questionnaire » لـ Duggan و آخرون عام 1994؛ و 14 بندا من مقياس خدمات الانترنت صمم وفق مقياس Likert [1 = أبدا؛ 2 = نادرا؛ 3= أحيانا؛ 4= غالبا 5= دائما] ، و كل هذه البنود تقدم لنا صورة عن غير المستخدم في علاقته اليومية بالتكنولوجيا. كما تم ترجمة المقاييس وفقا لتقنية الترجمة الرجعية لتحقيق التكافؤ المفاهيمي.

اعتمدنا على مقياس DuFrene و زملاؤه لعام 2010 لقياس مهارات الاستخدام و التحكم، و الذي صمم وفق نموذج Likert يمتد من (0) إلى (5)[0 = عدم استخدام؛ 1 = استخدام ضعيف؛ 2 = مهارة أقل من المتوسط؛3= مهارة متوسطة؛ 4= أكثرمن المتوسط؛ 5 = استخدام بمهارة عالية] لتقييم مستوى تحكم الأفراد في سبع مجالات خاصة بالكمبيوتر و الويب. حيث قدر معامل ألفا كرونباخ في البحث الحالي بـ 81.، و تتراوح متوسطات المقياس بين 0.48 و 3.70 و الخطأ المعياري للمتوسط ضعيف جدا و لا يتعدى في أقصى الحالات 10. كما أن الانحرافات المعيارية عن المتوسطات تقع بين 0.99 و 1.83 مما يعني أن تشتت العينة ضيق و اتجاهات أفرادها متجانس. كما تنحصر نتائج الالتواء بين 0.007 و 2.582 بالتواء صغير بالنسبة للمقياس ككل يقدر بـ 0.24، و تقدر درجة علو قمّة التوزيع بـ 48.- (الجدول 2). مع ذلك، تدل هذه القيم على أن نتائج العينة قريبة من التوزيع المعتدل و ليست معتدلة تماما و هو ما يجعلنا نلجأ إلى تقنية « A Two Step Transformation to Normality » لـ Gary Templeton لنحصل على توزيع معتدل للبيانات.و بالفعل، قدر التواء المقياس ككل بـ 012. كما تقدر درجة علو قمّة التوزيع بـ236.- و هي قيم تدل على أن نتائج العينة تتوزع توزيع معتدل و هو ما تؤكده نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov في الجدول (4).

الجدول 2: الخصائص السيكومترية لمقياس مهارات الاستخدام و التحكم

البنود	المتوسط	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	الالتواء	التفلطح	القيمة الدنيا	القيمة العليا
1	3.70	,08	1.55	-,877	-,538	0	5
2	3.12	,09	1.57	-,419	-,970	0	5
3	1.89	,09	1.61	,482	-,948	0	5
4	2.53	,10	1.83	,007	-1,427	0	5
5	1.17	,08	1.42	1,126	,352	0	5

6	1.27	,08	0.41	1.25	1,026	-,131	0	5
7	0.48	,05	0.99	2,582	6,678	0	5
المقياس	14.15	0.41	7.34	,244	-,481	0	35

المصدر: من مخرجات spss للبحث الحالي.

يتكون مقياس الفعالية الذاتية العامة لـ Sherer و زملاؤه -عام 1982- من 17 بندا، صممت وفق نموذج Likert الذي يمتد من (1) إلى (5) [1 = معارض بشدة؛ 2 = معارض؛ 3= محايد/ أو متردد 4= موافق؛ 5= موافق بشدة]. حيث تم تكييف 10 بنود لقياس الفعالية الذاتية تجاه استخدام الانترنت و التكنولوجيا، مع الحفاظ على 7 بنود بصيغتها الأصلية. و يتميز مقياس Sherer بثبات جيد قدر بـ 86. كما يقدر معامل ثبات المقياس في البحث الحالي بـ 75. و هو قريب من النتيجة التي تحصل عليها Sherer. كما تتراوح متوسطات مقياس الفعالية الذاتية بين 2.55 و 3.87 و الخطأ المعياري للمتوسط ضعيف جدا ولا يتعدى في أقصى الحالات 06.، كما أن الانحرافات المعيارية عن المتوسطات تقع بين 0.81 و1.21 مما يعني أن تشتت العينة ضيق واتجاهات أفرادها متجانس. و تنحصر نتائج الالتواء بين 014. و 1.229- حيث تقدر قيمة التواء المقياس ككل بـ 063. و هي قيم تدل على أن نتائج العينة تتمركز حول المتوسط على يمين التوزيع، كما تقدر درجة علو قمّة التوزيع بـ 445.- (الجدول 3)، و تؤكد نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov على اعتدالية التوزيع (في الجدول 4). و هو ما يسمح بتطبيق الإحصاء البرامتري في مراحل التحليل الإحصائي اللاحقة.

الجدول 3: الخصائص السيكومترية لمقياس الفعالية الذاتية تجاه استخدام التكنولوجيا

البنود	المتوسط	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	الالتواء	التفلطح	القيمة الدنيا	القيمة العليا
1	3,65	,053	,92	-1,014	1,158	1	5
2	3,06	,065	1,13	,014	-,984	1	5
3	3,86	,059	1,03	-1,229	1,187	1	5
4	3,68	,060	1,04	-,627	-,378	1	5
5	3,60	,065	1,13	-,581	-,612	1	5
6	2,88	,066	1,15	,333	-,910	1	5
7	2,55	,065	1,13	,440	-,741	1	5
8	3,41	,066	1,15	-,614	-,485	1	5
9	4,00	,046	,81	-1,126	2,215	1	5
10	3,66	,064	1,12	-,623	-,445	1	5
11	3,03	,061	1,07	,031	-,758	1	5
12	3,34	,068	1,18	-,246	-1,010	1	5
13	3,62	,059	1,03	-,826	,212	1	5
14	2,94	,069	1,21	,080	-1,078	1	5
15	3,87	,061	1,06	-,965	,209	1	5
16	3,71	,063	1,09	-,656	-,401	1	5

5	1	-,417	-,701	1,19	,068	3,67	17
79	36	-,445	,063	8,343	,476	58,52	المقياس

المصدر: من مخرجات spss للبحث الحالي.

الجدول4: نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

المقاييس	اختبار Kolmogorov-Smirnov	مستوى الدلالة أكبر من 5%
عدم الفعالية الذاتية	,045	,200*
اللااستخدام	,038	,200*

المصدر: من مخرجات spss للبحث الحالي.

3.3. اختبار الفرضيات:

اعتمدنا في البحث الحالي على معامل الارتباط Pearson كمؤشر لقياس العلاقة بين متغيرات البحث حيث أكدت النتائج على صحة الفرضية الأولى، و بينت أن تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة يرتبط إيجابا باللااستخدام [r=.38, p=.01] (الجدول 5)، مما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

الجدول 5: نتائج اختبار الفرضيات

معامل الارتباط R	الدلالة الإحصائية	R^2 مربع معامل الارتباط	R^2 مربع معامل الارتباط المعدل	قيمة f	الدلالة الإحصائية
.38	.01	0.14	0.14	51.7	.000

المصدر: من مخرجات spss للبحث الحالي.

و لتحديد مساهمة تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة و طبيعة علاقتها باللااستخدام، استعملنا تقنية الانحدار الخطي البسيط كأسلوب إحصائي يمكننا من تحديد المساهمة النسبية للمتغير المستقل (تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة) في التأثير على المتغير التابع (اللااستخدام) و التنبؤ به من خلال بناء معادلة الانحدار. و قد أكدت النتائج على صحة الفرضية الثانية؛ حيث تشير قيمة [F=51.7, p=.000](الجدول 5) إلى وجود تأثير؛ و قدرت قيمة معامل التحديد R^2 = 0.14، أي أن 14% من التباين في اللاستخدام يمكن تفسيره و التنبؤ به من خلال تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة، و هي نتيجة مهمة في فهم قدرة هذا المتغير في التأثير على سلوك اللااستخدام (و إن كانت تعبّر كذلك عن وجود متغيرات أخرى مهمة ينبغي أخذها بعين الاعتبار إلى جانب ضعف الشعور بالفعالية الذاتية في تفسير اللااستخدام). و بناء عليه، يمكننا صياغة معادلة التنبؤ بدرجة اللا استخدام كالآتي: عدم الاستخدام = - 5.225 + 330. (ضعف الفعالية الذاتية العامة).

الجدول 6: نتائج اختبار الانحدار

	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية		
	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig
الثابت	-5.225	2.715		-1.924	.055
تدني الشعور بالفعالية الذاتية	.330	.046	.381	7.194	.000

المصدر: من مخرجات spss للبحث الحالي.

4. مناقشة النتائج:

أثبتت نتائج البحث أن تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة يؤثر في عدم استخدام التكنولوجيا و يظهر هذا التأثير على مستويين: يكمن الأول في ضعف التحكم التقني و المعرفي في الأداة؛ و الثاني في عدم التحكم في الحياة. و لتفسير هذه العلاقة، لابد لنا من تفكيك المعطيات المتحصل عليها. حيث تشير النتائج إلى أن98.7% من المبحوثين يمتلكون الهاتف المحمول ؛ و77.5% منهم يمتلكون الكمبيوتر المحمول و43.4% ممن يمتلكون الكمبيوتر المكتبي؛ 32.9% ممن يمتلكون الجهاز اللوحي؛و26.4% ممن يمتلكون التلفزيون الذكي؛ و أجهزة أخرى بنسبة 2.3%. لكن ماذا يفعل هؤلاء بهذه الأجهزة ؟ أو ما هي العلاقة التي يبنيها هؤلاء مع الجهاز؟

-عدم التحكم التقني و المعرفي:

بالرغم من أن 47.2% (الجدول1) من المبحوثين يعتبرون أنهم مُطّلعون و لديهم مهارات حول تطبيقات و برامج هذه الأجهزة، إلا أن نتائج البحث تظهر أن تعاملهم مع الأجهزة لا يتجاوز الاستعمالات البسيطة كتطبيقات إدارة الملفات (من حفظ، و نسخ و نقل الملفات) بمتوسط 3.70، أي يتحكم فيها 48 % من المبحوثين؛ و تطبيقات معالجة النصوص (MS Word, WordPerfect) بمتوسط 3.12 ممن يتحكمون فيها بمهارة؛ و أحيانا العروض (PowerPoint) بمتوسط 1.89 ممن يتحكمون فيها (الجدول2) رغم أن 59% من المبحوثين يتعاملون مع هذه البرامج و التطبيقات يوميا لمدة تتراوح بين ساعة إلى 4 ساعات و 27 %يتعاملون معها لأكثر من 5 ساعات. بمعنى آخر، بالرغم من الزمن الذي يقضيه المبحوثين أمام شاشات الأجهزة، إلا أن علاقتهم بها لا تتجاوز الاستعمال البسيط، في حين أن فعل الاستخدام يتجاوز الاستعمال، بل و غرضه الأساسي _وفقا لـ DeCerteau_هو الهروب من متطلبات المنتجين، بحيث يعارض المستخدم الاستراتيجيات الصناعية من خلال تكتيكات التحايل، ليتمكن من تطويع معنى يخدم أهدافه ضمن سياق فعل الاستخدام.

كما تبيّن النتائج، أن نسبة غير المستخدمين تزداد ارتفاعا كلما تطلبت هذه التطبيقات و البرامج معارف أكبر، و تتأرجح درجة تحكمهم من ضعيف جدا إلى عدم الاستخدام الكلي، بحيث يصل متوسط من يتحكمون في تطبيقات جداول البيانات (MS Excel, Lotus1-2-3، الخ...) إلى 2.53 ؛ و 1.17 في تطوير صفحة الويب، و 1.27 في تطبيقات قاعدة البيانات (MS Access)، و 0.48 في برمجة الكمبيوتر (Basic, C++, Cobol, Java، الخ...) (الجدول2)، بحيث تنخفض نسبة الاستخدام بمهارة في هذه التطبيقات إلى 8.5%، و4.6%،و 4.2%، و 1% على التوالي. مما يعني أن المبحوثين لم يتمكنوا بعد من الانخراط في سلسلة زمنية متصلة من الاستخدامات و الممارسات الفعلية، التي تمكنهم من تشكيل رأس مال معرفي و تراكم تكنولوجي يحقق كل من الاستخدام و الاستحواذ الاجتماعيين. و بالتالي، غياب المهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا و عدم التحكم فيها، لا يمكن أن ينتج أداءً كفؤاً يعزز الشعور بالفعالية في التعامل مع الجهاز أو يقدم مخرجات جديدة منه. فما تظهره نتائج البحث، أن الطلبة و الأساتذة يشتغلون في إطار الاستعمال، بل و حتى اللا استعمال بالنسبة لغير المستخدمين كليا، حيث يظهر وجود فئات لا تستعمل حتى أبسط التطبيقات سواء في الدراسة أو البحث و التدريس.

و في هذا السياق، تؤكد أدبيات البحث على أن مسار الاستخدام متصل بعملية التعلم المستمر حيث يبدأ تبني أداة جديدة باكتساب المعارف، و المهارات الضرورية للتحكم فيها، و إدماجها في الممارسات اليومية، و أيّ فواصل تحدث ضمن هذه العملية، ستحول دون إكمال عملية التعلم و استمرارية الاستخدام و هو ما يؤثر على البعد الزمني الذي يعدّ شرطا أساسيا في بناء

تراكم معرفي، و تقليد تكنولوجي محلي يمكّن من إدماج التكنولوجيا في النسيج الاجتماعي. لكن بالمقابل، أظهرت نتائج البحث أن 7.8%(الجدول1) فقط من المبحوثين ممن تحصلوا على تكوين خاص حول التكنولوجيا سواء في الجامعة أو عبر تكوين خاص (رغم أن من يتحكم فيها لا يتجاوز 5%، منهم من تكوَّن في التسعينات من القرن الماضي ولم يقم بتحيين ما تعلمه) في حين أن البقية لم يتكونوا في هذا المجال، و اكتفوا بالتعامل مع التكنولوجيا بمفردهم 66.4% أو من خلال الاستعانة بأصدقائهم 26.4%؛ و عائلاتهم 16.3%، أي أنهم يفتقرون إلى المعرفة المنظمة التي تمكّنهم من الولوج إلى التقنية و التحكم في مفاتيحها و إخضاعها لأغراضهم.

و ضمن هذا المنظور، يؤكد Bandura على أن قدرة الإنسان على التعلم، و مواجهة التكنولوجيا والتكيف مع البيئة الرقمية، ذا صلة قوية بمشاعر الفعالية الذاتية؛ كما تشكّل قوة الاعتقاد بالفعالية الذاتية على حد تعبير Lent & Hackett أهمية حاسمة لبدء الأداء السلوكي و استمراريته و تنميته. لكن نتائج البحث أظهرت فشل المبحوثين في تشكيل ذاكرة و تقاليد تكنولوجية تمكنهم على المستوى الفردي و المؤسساتي من إدماج التكنولوجيا، و إعادة بعث حيوية اجتماعية جديدة تحدث قطيعة مع الأفكار و الطرق و الممارسات التقليدية، لتنتج شكلا جديدا من المعارف و الممارسات، حيث تبين النتائج أن 70.4% من المبحوثين يرفضون تعلم كل ما هو جديد، خاصة إذا بدا لهم صعبا، أي بمتوسط 3.34(الجدول3)؛كما عبّر81.7% من المبحوثين عن عدم فعاليتهم و استسلامهم بسهولة إذا ما حاولوا تعلم أشياء جديدة و لم ينجحوا فيها منذ البداية، أي بمتوسط 3.66؛ و هي نتائج تشير إلى مقاومة الابتكار، و بمعنى أصح مقاومة كل تغيير محتمل يمكن أن ينتجه، و يغير من نمط الممارسات القائمة، فضعف مستوى الفعالية الذاتية في استخدام التكنولوجيا لدى المبحوثين؛ و ضعف اعتقادهم بقدرتهم على التعلم؛ و رفضهم استثمار الزمن لتعلم كل ما هو جديد يظهر لنا مقاومتهم للتكنولوجيا على المستوى النفسي-الاجتماعي و رفض استخدامها. هذه المقاومة مستترة فالظاهر هو أن المبحوثين يملكون التكنولوجيا و يشيدون بمزاياها، و يوافقون على تنفيذ مشاريعها، و قد يسارعون لامتلاكها، لكن المستتر هو عدم تحكمهم فيها، و رفض استثمار الزمن لإخضاعها ضمن سياقهم و خلق مخرجات جديدة منها.

و في السياق ذاته، تشير النتائج إلى أن أغلب استخدامات المبحوثين ترتكز على الشبكات الاجتماعية 78.5%، والدردشة 56% بشكل يومي و البريد الالكتروني56.7%، و الصور و الفيديوهات 51.5% و أحيانا الأخبار 58.6%، وتحميل الموسيقى 34.5%؛ حيث يعتبر51.5% من المبحوثين أن لديهم الفعالية تجاه استخدام الانترنت. لكن بالرغم من أن 59.9% من المبحوثين تتجاوز تجربتهم ستة سنوات في التعامل مع الانترنت، و 62.2% يستعملونها بشكل يومي لمدة تتراوح من ساعة إلى خمس ساعات إلا أن نتائج البحث تبيّن أن متوسط المبحوثين الذين لا يشعرون بالفعالية و الأمان بشأن عدم قدرتهم على التحكم في تطبيقات و برامج الانترنت 2.94 (الجدول3)،أي بنسبة 57.2%؛ و 82.4% أي بمتوسط 3.71 يستسلمون بسهولة أمام المشاكل التي تواجههم عبر النت. بمعنى آخر، إقرار 51.5% من المبحوثين بفعاليتهم تجاه الانترنت على مقياس الفعالية الذاتية و بالمقابل ضعف تحكمهم و عدم استخدامهم على مقياس الاستخدام و التحكم، يشير إلى تناقضهم، و لا يعتبر هذا خطأً في الإجابة بقدر ما يعتبر تحيزا في الإجابة (Bias responses)، يسعى من خلالها المبحوث إلى رسم صورة ايجابية عن ذاته، قد لا تعبر بالضرورة عن ذاته الفعلية بقدر ما تعبر عن المرغوبية الاجتماعية كقوة اجتماعية محددة لأفعال الأفراد. و الواقع، أن تموضع الفرد بين المعلن و المستتر؛ و المرغوب و غير المرغوب اجتماعيا، يوسع الهوة بين ما يرمي إليه و ما يفعله بالممارسة، مما يبقي الفرد غارقا في تناقضاته و عاجزا عن تغيير وضعه، و هو ما يضعه في مواجهة مع أي تغيير محتمل قد ينتج عن استخدام الإبداعات التكنولوجية.

تشير هذه النتائج، بالعودة إلى ظروف تواجد التكنولوجيا في السياق بشكل عام، إلى أن نقل التكنولوجيا كان في ظل غياب ممارسات تسبقها في الوجود، و دون توفّر الحد الأدنى من البنية التحتية و المهارات والاستعدادات الاجتماعية، و الثقافية، و السياسية التي يمكن أن تساعد على إدماج التكنولوجيا و توطينها في البيئة المحلية من جهة؛ ومن جهة أخرى، تقدم هذه النتيجة صورة عن الفرق بين الأنساق الاجتماعية التقليدية و الأنساق الاجتماعية الحديثة، في إنتاجها لأنماط زمنية مختلفة في تسيير نمط الحياة و النشاط و التحكم فيهما، و إمكانية الاستثمار في الزمن، و التسابق معه لإنتاج قيمة مضافة موجهة نحو التغيير، أو جعله كعنصر عَطَالة و فشل يتجدد بتجدد مبررات و أعذار عدم التحكم فيه. و عليه، يظهر جليا تعارض زمن البنيات الاجتماعية المعاشة في السياق المحلي (قائم على الاستهلاك) و زمن التكنولوجيا (قائم على الإنتاج)، و هو ما يوسع الفارق بين النظام الاجتماعي التقني المستورد و البيئة الاجتماعية المحلية، أي بين متطلبات الاستخدام و الممارسات الاجتماعية، خاصة أن سيرورة العصرنة و التحديث، ليست سباقا نحو المعدات، كما لا تقتصر على كون الشخص" مستهلكا" لا تتجاوز علاقته بالتكنولوجيا مستوى الاستعمال وإنما التحديث هو فعل تراكمي تدفعه ديناميكية اجتماعية منظمة و إرادة سياسية تتجه نحو التحول.

- **ضعف التحكم في الحياة:**

يعتبر Bandura أن " الشعور بالفعالية الذاتية في بيئة سريعة الاستجابة تُكافؤ الانجازات القيّمة وتعزز التطلعات، والمشاركة الإنتاجية في الأنشطة و الشعور بالوفاء، هي الظروف التي تمكّن الناس من ممارسة تحكم كبير في حياتهم من خلال تنمية الذات".[1] وتتجلى هذه الاستجابة في الاعتراف بالأفراد الذي يمكّنهم من تطوير هوية مستقلة و علاقة ايجابية بالذات، تعزز فعاليتهم وتقديرهم لذاتهم بشكل يمكّنهم من التحكم في حياتهم و توجيه طموحهم و تحفيزهم على المشاركة في الحياة العامة، ضمن ديناميكية اجتماعية تسعى إلى التحول. لكن في غياب ذلك الاعتراف–إنكار الاعتراف– لن يدرك الفرد ذاته، ولن يطور وعيه بها سواء في علاقته بالذوات الأخرى أو بالمؤسسات. فالاعتراف في هذا المحل، ليس مجاملة بل استحقاق و ثقافة مؤسسة في المجتمع، وحاجة ضرورية لبناء ذات صحية و مجتمع صحي.

وفي هذا السياق، أظهرت نتائج البحث ضعف فعالية المبحوثين في التحكم في حياتهم و تسييرها وتوجيهها وفقا لأهدافهم وطموحاتهم، حيث تقدر قيمة متوسط المبحوثين الذين عبروا عن عجزهم على التعامل مع معظم المشاكل التي تواجههم في الحياة بـ 3.67؛ وتقدر قيمة متوسط الأفراد الذين يعتبرون أنهم نادرا ما يحققون أهدافا سطروها لأنفسهم بـ 3.87، أي بنسبة 78.2%؛كما يتخلى 82.5% من المبحوثين عن قيامهم بالأشياء و الأهداف التي يريدون تحقيقها قبل إتمامها. وهي نتيجة شبيهة بنتائج بحث Lenhart وزملاؤه عام 2003، حيث وجدوا أن عدم استخدام الانترنت مرتبط بوضعيات مختلفة من اللاستخدام، من وجهة نظر الأفراد فيما يتعلق بالمجتمع بشكل عام و مكانتهم فيه، و ثقل البيئة المحلية، كما بيّنوا أن الأشخاص الذين أفادوا بالتحكم في حياتهم، هم أكثر احتمالا بأن يكونوا متصلين من الأشخاص الذين يشعرون بالضغط و بأن حياتهم ومصيرهم ليسا في أيديهم.

ضعف مستوى الفعالية في التحكم في الحياة هو مؤشر على العجز عن مواجهة شروط التحول مع أن فعالية التكنولوجيا تكمن أساسا في توظيف الطاقات البشرية لدعم و توسيع التحكم في الحياة وتسييرها وفقا لشروط التجديد الاجتماعي. لكن

[1] Albert Bandura, Self-efficacy: The exercise of control, W.H. Freeman, New York, 1997, p.21.

بالمقابل، الثقافة و النسق الاجتماعي التقليدي لهما وزن في هذه المعادلة، و لعل من أبرز تجلياتهما_ في البحث الحالي_ما يظهر في سياق العمل (سياق اللااستخدام) و يؤطر تفاعلاته و يُفشل تحوله.

– بيئة العمل:

تشكل بيئة العمل و شبكاتها، السياق الأبرز لبلورة استخدامات الفاعلين و تنميتها بما يتوافق مع طموحات المؤسسة ورغبتها في التحول و التموقع في المستقبل. بمعنى آخر، تتبلور الاستخدامات الاجتماعية ضمن بيئة تسمح بتشكيل تراكم معرفي وتقاليد تكنولوجية، تبنيها شبكات العمل و توظفها من خلال تفاعلاتها في إطار المؤسسة و هياكلها. لكن، تشير الملاحظة إلى أن المؤسسات الثلاث—التي أجري فيها البحث– لا تتوفر على بنية تحتية تمكّن من التعامل مع التكنولوجيا، حيث لاحظنا غياب الأجهزة التي و إن وجدت في قاعة تدريس الإعلام الآلي، فإن أغلبها إما معطّل أو مركون في جهة ما، و من يريد استعمال بعض الأجهزة البسيطة في عرض بسيط لمحاضرة، حتى لا نقول عمليات أكبر، يحتاج إلى إذن المسؤول عنها للحصول على الجهاز(العدد محدود جدا)، هذا إن لم يكن الجهاز في غرفة مغلقة لها حارس و مفتاح و الأمر يأخذ وقتا في عملية طلب الجهاز، و انتظار فتح الغرفة للحصول عليه، ثم عملية التركيب مما يجعلهم يتخلون عن الأمر برمته. فضلا عن ذلك، تتمركز الانترنت في مكتب العميد و نائبيه و رئيس المجلس العلمي و بشكل ضعيف جدا في بعض المكاتب الإدارية، و ليست متاحة للجميع من أساتذة وطلبة سواء في قاعات التدريس أو قاعات الأساتذة أو المكتبات. كما أن العمل الجماعي، و التفاعل المطلوب بين الشبكات المهنية غائب تماما، فكل يأتي ليقدم نصيبه من ساعات التدريس و يذهب، دون أي حركية أو نقاش علمي يذكر أو يدخل الطلبة و الأساتذة بدعم من الإدارة خاصة في فترة الامتحانات، و هي الفترة التي أجري فيها البحث، في عملية تفاوض حول العلامات التي يتقرر بواسطتها نجاح الطالب و انتقاله إلى المرحلة الموالية، دون مراعاة المعايير العلمية و حتى القانونية للنجاح و الفشل.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الاتصال على مستوى هذه الجامعات تقليدي، أو كما يسميه أساتذتها بالبدائي يقوم على كثرة الوثائق و الأوراق. و إن وجدت بعض الاستخدامات، فهي لحالات فردية تعمل بشكل منعزل و على هامش المؤسسة، فما يبدو هو أن هذه المؤسسات _خلافا للخطاب الرسمي_ لم تؤسس لشروط التحول، و لا تشجع الانفتاح على مشاريع التحول، بل و لا توحي بوجود تراكم معرفي حول التكنولوجيا، و كل ما هو موجود هو بعض الاستعمالات الفردية البسيطة، في ظل محيط عمل بنيته التحتية ضعيفة، أساتذته غير مكوّنين في هذا المجال، و إن كان هناك من يملك معرفة حولها أو يستخدم– لا يتجاوزون 5% في البحث– فهو على مستوى فردي و في إطار محدود و لا يلقى الدعم لتنميته أو إنتاج قيمة مضافة منه تعود على المصلحة العامة للمؤسسة. و في هذا السياق، يشير Khelfaoui في دراسته عام 2011 إلى أنه خلال خمسون سنة اقتصر دور الشركات الخاصة و العامة في الجزائر على الاستعمال السلبي، دون مساهمة كبيرة في الحركة و الابتكار التكنولوجي العالمي؛ بل أن استخدامات الشبكات غير الرسمية للتكنولوجيا مثيرة للدهشة و هي أكثر إبداعا مقارنة بالتكنولوجيا التي تنفذ على المستوى الرسمي– كالمؤسسات و المعاهد العلمية مثل الجامعات و مراكز البحث– و التي لا تتجاوز أرضية الاستعمال. و مع ذلك، الاستخدامات المبدعة و المنتجة في السياق المحلي –على حد تعبيره– "نادرا، حتى لا نقول أبدا، ما تتجاوز النموذج الأولي، و دائما ما تواجه المحاولات المتكررة لترجمتها إلى ابتكارات بنوع من "الجدار غير المرئي"...حيث يتم تنظيم الهياكل الرسمية بناء على علاقة خارجية بالتكنولوجيا مستقلة عن

الذات...مما جعلها تواجه شكلين من المقاومة: الأولى ناتجة عن العلاقات الدولية المهيمنة أين يبدوا الخارج كمعادٍ؛ والثانية ناتجة عن مرجعيات اجتماعية محلية ترتكز على أسبقية المجموعة على الفرد".[1]

إذا، مقاومة الابتكار و الإنتاج منظمة رسميا، حيث تقوم على إقصاء الفرد من معادلة التفكير و الفعل وأداء دوره في المجتمع، كما تضرب هذه المقاومة بجذورها في قلب الثقافة التقليدية، التي ترتكز على أسبقية المجموعة على الفرد، و تمنع بناء ذوات مستقلة فاعلة، بهدف القضاء على إمكانية التدخل البشري، و هو ما جعل استراتيجيات التنمية في الجزائر تعرف حالات فشل متعددة، وأوضاع متأزمة في كل المجالات. و عليه تمثل هذه النتائج إسقاطا اجتماعيا لنمط تسيير الطاقة البشرية المعادي لشروط التجديد الاجتماعي، في حين أن هذه التقنيات و الإبداعات تحمل في ذاتها شروط العصرنة.

على كل حال، تشير الملاحظة إلى أن هذه الكليات تسير بمنطق المقاومة، إذ تبدو كنسق مغلق تتمركز فيه المعلومة في مكان محدد، مما جعل سياق الاتصال ضعيف، مستتر، يكتنفه الكثير من الغموض و الارتياب و في ظل الارتياب يصبح مسار العمل الذي يحقق أهداف الأفراد و طموحاتهم في الحياة غير واضح. فكل الدراسات المرتبطة بالارتياب تشير إلى أن الارتياب عامل أساسي في فشل كل تحول منشود. و في هذا الشأن يشير Henisz & Delios إلى أن ظهور الارتياب المرتبط بنقص المعلومات في محيط العمل، يؤدي إلى عدم استقرار المؤسسة، و ذلك ببروز مشاكل تتعلق بالغموض و صراع الأدوار، بالإضافة إلى ضعف التخطيط و المزامنة على المستوى التنظيمي، مما يجعل المؤسسة غير قادرة على التعامل مع متغيرات المحيط و التكيف مع تطوراته أو حتى تطوير طاقاتها و توجيه قدراتها نحو التموقع في المستقبل. و في ظل هذا الارتياب، يشير العديد من الباحثين إلى الازدواجية التي تظهر في السلوك عند تنفيذ مشاريع التكنولوجيا، فمن ناحية يعلن الشخص قبوله للتكنولوجيا و يظهر أمام الآخرين تعاونه من أجل تنفيذها، لكنه في الوقت نفسه، عندما يرتبط بمشاعر الخوف من تسرب التكنولوجيا إلى عالمه المستقر، يقاومها بشكل مستتر وقد يخرب جهود تنفيذها و لا يمكن التنبؤ بهذا السلوك أو كشفه بسهولة أثناء عملية التنفيذ. وبالفعل، فالانغلاق و ما ينجر عنه من ارتياب و ازدواجية في السلوك، ساهم في ظهور أشكال اتصال و ممارسات تعزز العمل بالحيلة، و الانتهازية و الولاء كآليات نفسية اجتماعية في الصراع على الريع المالي و السياسي، بدلا من الصراع الفكري المنتج للعلم و المعرفة.

و الواقع، أن علاقة الابتكار بالمجتمع و المؤسسات تتحدد بانفتاح أو انغلاق الأنساق التي يحل بها و نوعية شبكاتها العلاقاتية و آليات تفاعلها. كما أن حركة التغيير المنشودة، تتم على مستوى هذه الشبكات في صورة نظام جديد للعلاقات بين الأفراد والجماعات، تتحدد في إطار عملهم الجماعي و المشترك، الذي يدعم بناء ذوات فاعلة. لكن بالمقابل، عدم فعالية الشبكات الاجتماعية و عجزها عن أداء نشاطها هو دليل على مرضها و تفككها، لتصبح تدريجيا حالة مرضية في المجتمع ككل.

وفي هذه الحالة، فإن النسق الاجتماعي التقليدي يفرض نفسه في تحليل هذه العلاقة، لأن النسق سابق لوجود التكنولوجيا وهو الذي يعيد بناء وظيفتها وفق آليات وشروط تضمن له إعادة إنتاج ذاته بصيغة جديدة تقوي ثوابته. و في هذا الإطار، أشار Malek، عام 1991، في كتابه " تقليد و ثورة: الرهان الحقيقي" إلى العلاقة الظاهرية التي تربط الجزائري بفكرة التقدم، فالوعي التقليدي بالرغم مما يظهر، لم يتمكن بعد من هضم فكرة التقدم، و لم يقدم تنازلات إلا بصورة تكتيكية ليؤمن أفضل صيانة لجوهره.

[1] Houcine Khelfaoui, Accès aux Technologies en Algerie : Imposition ou Appropriation ? ,Centre Interuniversitaire de Recherche sur la Science et la Technologie (CIRST), Université du Québec à Montréal, African Sosiological Review 15(1), 2011, p.6.

هذه التنازلات كان لابد للأنساق التقليدية تقديمها أمام الرهانات التي يفرضها النظام الدولي الجديد، و لكن ضمن حركية لا تزعزع استقرارها خاصة و أن الابتكار يحمل خاصية زعزعة الاستقرار، و هي خاصية تشعر الأنساق المغلقة بالتهديد من التغيير المحتمل على مستوى بنياتها الاجتماعية، لذلك هي لا ترفض الأداة في حد ذاتها، بل ترفض التغيير الذي قد ينجم عنها، وهو ما يجعلها تقاوم الفكرة و تقطع سيرورة إنتاجها، من خلال تكوين أفراد و شبكات غير قادرة على الفعل، و على تسيير حياتها، و ذلك باحتوائهم ضمن شبكات تعزز التماثل و تقصي كل اختلاف قد ينتج أفكارا جديدة و مختلفة، و هي بذلك تجرّد الفرد من ذاتيته و تجعله ينساق مع الجماعة و يذوب فيها، مما يجعل الفرد في مواجهة مع موقف إنكار الذات، و يفشل في الإفشاء عن معارفه، و أفكاره دون أن يلاحظه أحد أي يصبح ذلك الشخص "غير المرئي" و غير القادر على الفعل دون دعم الجماعة وحمايتها و اعترافها به ضمن معاييرها، معايير التماثل و الولاء.

و بالتالي، الشبكات الاجتماعية المهنية نفسها التي يفترض أن تدعم الابتكار، لا تعمل بمعايير الإنتاج و التغيير الذي يمكن أن يحدث ديناميكية تزعزع المفاهيم التقليدية، و تغير بنية المنظومة الجامعية و النظام الاجتماعي القائم، بل تعمل و تُسيَّر بمعايير استقرار الوضع القائم، في ظل آليات التماثل و الخضوع، و الحيلة و الانتهازية، و الولاء لسلطة الريع المالي و السياسي و شبكاتهما، بل و تنظم عزلة الفرد في عمله في حال خروجه عن منطق شبكات الولاء و تحالفاتها، فإما يعمل بمفرده في صمت دون أن يزعج روتينها إلى أن يتقاعد، أو يتخذ قرار الهجرة و هو ما فعله الكثير من الباحثين و الجامعيين و المبدعين.

5. خاتمة:

أثبتت نتائج البحث أن تدني الشعور بالفعالية الذاتية العامة يؤثر في عدم استخدام التكنولوجيا، بحيث يظهر اللاستخدام في أشكال مقاومة ترفض شروط التجديد و عاجزة عن مجاراتها. و بالرغم من أن الابتكار هو نتاج لديناميكية مجتمعية و سيرورة إنتاج تاريخية، إلا أن البرمجة الثقافية و السياسية للسياق المحلي لم تعمل على تحرير مرجعياته، فبدلا من أن توظف التكنولوجيا كمشروع لتحويل نمط العلاقات التقليدية القائمة و البحث عن موارد جديدة خارجها، يتم توظيف كل ما يشكل تهديدا للبنيات الاجتماعية و النسق الاجتماعي التقليدي، لصالح صيانة العلاقات القائمة و استمراريتها، و هذا ما يحد من فعاليتها و من إمكانية التحول المحتملة. و نؤكد هنا، أن التحول لا يكون إلا إذا صوبنا جهودنا نحو مشروع المجتمع المفتوح القائم على الاعتراف، و الحرية و الاستقلالية الضرورية لأي إبداع، ضمن ديناميكية تسعى إلى تغيير النظام القائم و نمط العلاقات بين الأفراد و المؤسسات. و من الضروري الاهتمام أكثر بمسألة اللاستخدام، و محاولة تفكيك محدداته النفسية–الاجتماعية و فهمها في علاقتها بتعطيل سيرورة التحول الاجتماعي و الثقافي.

6. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

- Albert Bandura, Self-efficacy: The exercise of control, W.H. Freeman, New York, 1997.
- Philippe Breton; Serge Proulx, L’explosion de la communication à l’aube du XXI e siècle », La Découverte, Paris, 2002.
- Philippe Zarifian, Travail et communication**,** Essai sociologique sur le travail dans la grande entreprise industrielle , PUF, Paris, 1998.

- Slimane Medhar, L'Irak miroir des arabes, dossiers Algériens, Editions LRPSO, 2005.

- المقالات:

- Annabelle Boutet ; Jocelyne Trémenbert, Mieux comprendre les situations de non-usages des TIC : Le cas d'internetet de l'informatique, Réflexions méthodologiques sur les indicateurs de l'exclusion dite numérique, Les Cahiers du numérique, 1 Vol. 5, 2009.
- Catherine Kellner ; Luc Massou ; Pierre Morelli, (Re)penser le non-usage des tic , Questions de communication- Les non-usagers des TIC , 18, 2010.
- Christian Depover; Bruno De Lièvre; & Gaëtan Temperman, Points de vue sur les échanges électroniques et leurs usages en formation à distance , Sticef, 13, 2006.
- Feirouz Boudokhane, Comprendre le non-usage technique : réflexions théoriques, Les Enjeux de l'information et de la communication, 2006.
- Houcine Khelfaoui, Accès aux Technologies en Algerie : Imposition ou Appropriation ? , Centre Interuniversitaire de Recherche sur la Science et la Technologie (CIRST), Université du Québec à Montréal, African Sosiological Review, 15(1), 2011.
- Pierre Chambat, Usages des TIC: évolution des problématiques, In Technologies de L'information et société, vol 6, nº 3, 1994.
- Robert Wood; Albert Bandura, Impact of conceptions of ability on self-regulatory mechanisms and complex decision making , Journal of Personality and social Psychology, 56, 1989.